● أخبار قصيرة

بدء النشاط التجريبي لمقر تسهيل الاقتصاد الرقمي

أعلن رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية والتنظيمية في المركز الوطني للفضاء الإلكتروني إن النشاط التجريبي لمقر تسهيل الاقتصاد الرقمي بدأ الأربعاء الماضي. وقال أمير سياح، خلال مؤتمر «الإنترنت، مستقبل إيران» الذي عُقد صباح الأربعاء في وزارة الاتصالات، بالتزامن مع تسارع التغيرات التكنولوجية وتوسع آثارها في المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي: سيتم اليوم دراسة قضية الاقتصاد الرقمي وإبلاغها وإقرارها في المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني، وبذلك يمكن القول إن النشاط التجريبي لمركز تسهيل الاقتصاد الرقمي سيبدأ اليوم.

وأضاف: يسعى مركز تسهيل الاقتصاد الرقمي إلى حل مشاكل مثل الإنترنت ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وبعض القضايا الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، ومن أولى مخرجات هذا المركز فتح IP بعض الشركات.

وتابع: يجب أن نعمل بتعاون أكبر بين مختلف القطاعات لحل المشكلات الاقتصادية والتكنولوجية التي تواجه البلاد؛ وبالطبع يجري تنفيذ برامج مهمة، من شأنها، في حال إقرارها، أن تُحدث تطورات إيجابية في مجالات الإنترنت والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

منطقة دوغارون الحرّة تؤدي للتوازن التجاري بين إيران وأفغانستان

قال محافظ خراسان الرضوية (شمال شرق البلاد): إن تشغيل منطقة دوغارون الحرة المشتركة بين إيران وأفغانستان يؤدي إلى ايجاد التوازن التجاري بين البلدين. وأضاف غلام حسين مظفري، الخميس، خلال لقائه مشرف القنصلية الأفغانية في مدينة مشهد المقدسة: إننا عرضنا هذا الاقتراح على والي هرات بأفغانستان لإدارة هذه المنطقة بصورة مشتركة وحذف حدودها الداخلية. وأوضح: إن ذلك يُمكّن رجال أعمال البلدين من تنفيذ التبادل التجاري في هذه المنطقة وحتى التصدير إلى سائر بلدان المنطقة.

وقال: إن هذه المنطقة ستتحول عملياً إلى ميناء جاف يسهم في خلق آلاف فرص العمل. وشدد مظفري على أهمية توسيع التعاون التجاري بين إيران وأفغانستان، واعتبر إن تطوير الأنشطة التجارية المشتركة يسهم في تذليل المشاكل.

تنفيذ المشاريع الإنمائية في البلاد مستمر

قال قائد مقر خاتم الأنبياء(ص) للبناء والإعمار: إن تنفيذ المشاريع الإنمائية بعد حرب الـ١٢ يوماً مستمر ولا يجب أن يتوقف.

وأضاف العميد عبدالرضا عابد، الخميس، في حفل تدشين العمليات التنفيذية لطريق خرم آباد-بروجرد-أراك: إن الشعب هو نعمة كبيرة للبلاد. وشدد العميد عابد على ضرورة العمل والتدقيق في جدولة الأعمال بعد الحرب المفروضة. وأوضح: إننا أنجزنا ذلك في مجال البناء.

النائب الأول لرئيس الجمهورية، مؤكداً ضرورة تأمين الاستثمارات الأجنبية:

إنتصرنا في الجبهات العسكرية والاجتماعية والاقتصادية خلال حرب الـ١٢ يوماً

قال النائب الأول لرئيس الجمهورية: إننا خسرنا شخصيات بارزة وأساتذة كبار خلال الحرب التي فرضها الكيان الصهيوني على إيران لمدة ١٢ يوماً؛ لكننا انتصرنا في الجبهات العسكرية والاجتماعية والاقتصادية خلال هذه الحرب.

وأضاف محمد رضا عارف، أمس الجمعة، إن استراتيجيتنا كانت التفاوض، وقد توصلنا إلى الاستراتيجية الصحيحة وتحركنا في إطار سياسات وتوجيهات قائد الثورة الإسلامية في هذا المجال.

وتابع: فُرضت علينا الحرب في خضم المفاوضات، واتضح أن الأعداء ينوون إسقاط النظام والقضاء عليه.

وقال عارف: إن الأعداء حوّلوا البرنامج النووي السلمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى مشروع سياسي. وأشار إلى اختيار القادة العسكريين للبلاد بعد عدوان الكيان الصهيوني على إيران، وأضاف: انتخاب المدير في أي منظمة يستغرق أسابيع؛ لكن خلال الحرب المفروضة هذه استمر قطاع الدفاع في البلاد في العمل بنفس الطريقة السابقة بعد فقدان قادته. وتابع: بالطبع، كان الشهداء الذين فقدناهم خيرة الرجال؛ لكن مَن حلّوا محلهم نفذوا عمليات ناجحة في أقل من عشر ساعات.

واستطرد النائب الأول لرئيس الجمهورية قائلاً: إن الأعداء ظنوا أن الشعب سينزل إلى الميدان في اليوم الثاني من الحرب وستتفاوض إيران بشأن استسلامها في اليوم الثالث؛ لكننا شاهدنا ما حدث وأصبح من الواضح أن تحليلاتهم كانت خاطئة. وأضاف: إن الشعب كان قائد الجبهة الاقتصادية لدرجة أن رجال الأعمال والمواطنين ساعدوا طواعية خلال هذه الفترة، وكانت البضائع تباع بثمن الشراء أو بالمجان. وتابع: نأمل أن نتوصل إلى نتيجة عبر التفاوض وفي إطار مبادئ البلاد ونؤمن بأن استخدام التقنيات وتطوير وإنتاج العلوم حق لجميع الشعوب والدول، وإن الاستخدام غير الأخلاقي للتقنيات غير موجود في قاموس السياسة الإيرانية.

الشعب كان قائد الجبهة الاقتصادية لدرجة أن رجال الأعمال والمواطنين ساعدوا طواعية خلال هذه الفترة، وكانت البضائع تباع بثمن الشراء أو بالمجان

ضرورة تأمين الاستثمارات الأجنبية

على صعيد آخر، أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية على ضرورة النظر إلى تأمين استثمارات الإيرانيين في الخارج كسياسة عامة غير قابلة للتغيير؛ منوهاً إلى أهمية تفعيل دور المحافظات الحدودية، بالإضافة إلى القطاع الخاص والإيرانيين في الخارج، لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال وتوفير الموارد اللازمة للخطة التنموية السابعة في البلاد.

جاء ذلك خلال اجتماع فريق العمل الحكومي المعني بتحقيق شعار العام الذي أطلقه سماحة قائد الثورة الاسلامية «الاستثمار من أجل الإنتاج»، الذي عُقد بحضور وزير الشؤون الاقتصادية والمالية، ورئيس البنك المركزي، ومسؤولي الأجهزة المعنية.

وأوضح عارف: إن الاستثمار في الإنتاج يعد التحدي الأبرز ضمن الخطة التنموية السابعة، بما يستدعي وضع التخطيط لتوفير الموارد المطلوبة على جدول الأعمال. وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية ضرورة تفعيل دور المحافظات، خاصة الحدودية منها، في استقطاب الاستثمارات من دول الجوار والمنطقة؛ مشيراً إلى تركيز الحكومة الإيرانية على سياسة تعزيز العلاقات مع دول الجوار. كما تطرق عارف إلى فترة الحرب العدوانية الصهيونية الأخيرة على إيران، وقال: إن الشعب وجهاز الدولة قد أبلوا بلاء حسنا خلال هذه الحرب، وكان أداؤهم جيداً؛ مردفاً: إنه وفقاً للتقارير الواردة من مختلف أجهزة الدولة، جرت شؤون البلاد بانسيابية، وعملت كوادر الحكومة والمحافظون بتفويض صلاحياتهم بناء على قرارات اجتماعات الأيام الأولى للحرب؛ مؤكداً بالقول: يجب تقييم نتائج الدراسات حول نتائج حرب الأيام الـ١٢ في أسرع وقت ممكن، لضمان جهوزية البلاد على أتم وجه.

بطاقة إنتاج ١٣٠ ألف طن سنوياً وبنسبة نقاء ٤٥٪

تدشين مصنع لإنتاج سبائك التيتانيوم جنوب شرق إيران

برعاية رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الدكتور مسعود بزشكيان، تم تدشين مصنع لإنتاج سبائك التيتانيوم، بمساحة ٤٠ كيلومترًا مربعًا واحتياطيات مؤكدة تبلغ ١٥٠ مليون طن، في مدينة كهنوج جنوب محافظة كرمان (جنوب شرق إيران).

وخلال حفل افتتاح هذا المصنع يوم الخميس، دعا الرئيس بزشكيان إلى مواصلة المشروع بتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة وإنتاج سبائك التيتانيوم.

من جانبه، قال وزير الصناعة والمناجم والتجارة محمد أتابك الذي حضر الحفل: يُعدّ مصنع كهنوج للتيتانيوم من المصانع الفريدة في إنتاج سبائك التيتانيوم. وأضاف: لقد وصل هذا المصنع إلى مرحلة التدشين باستثمار قدره ٣٠ تريليون ريال، والذي سيمثل أول حلقة وصل لمعالجة التيتانيوم وجزءًا من سلسلة التيتانيوم الاستراتيجية، بما في ذلك إنتاج الأصباغ للبلاد.

وقال وزير الصناعة: نأمل أن يحقق في المراحل القادمة نجاحًا في إنتاج سبائك الصلب، وأن يستمر ذلك في مرحلتين أخريين. وأكد: نحن بحاجة إلى الأصباغ لصناعة الصباغة والدهانات في البلاد، ونأمل أن يؤدي إنشاء مثل هذه المصانع إلى التوفير في النقد الأجنبي.

وأشار أتابك إلى أن هذا المجمع سيوفر فرص عمل مباشرة تصل إلى ٣٠٠ شخص، وغير مباشرة تصل إلى ٨٠٠ شخص، وقال: سينتج مصنع التيتانيوم سبائك الصلب في المراحل القادمة، وسيكون عونًا كبيرًا للصناعة. وأوضح: تبلغ مساحة منجم التيتانيوم ٤٠ كيلومترًا مربعًا، ويحتوي على احتياطي يعادل ١٥٠ مليون طن، ومن المرجح أن يصل الاحتياطي إلى ٢٥٠ مليون طن. وأضاف: لقد تم توطين هذه المعرفة من قبل القطاع الخاص بنجاح، والاحتياطي الحالي استراتيجي ويمكن تحويله إلى احتياطي تجاري.

ويُعدّ هذا المنجم أكبر احتياطي للتيتانيوم في البلاد وغرب آسيا، ويقع في مدينة كهنوج جنوب محافظة كرمان، وقد تم تشغيل مصنع التيتانيوم بطاقة إنتاجية تبلغ ١٣٠ ألف طن سنويًا بنسبة نقاء ٤٥٪.

٧٨٪ من صادرات إيران لأوراسيا تتم بتعرفة صفرية

في سياق آخر، قال وزير الصناعة: إن الحكومة تضع تنفيذ الإتفاقيات الدولية على جدول أعمالها، وقد تم توفير إمكانية التصدير بتعرفة صفرية حتى ٥٠٪، وحالياً ٧٨٪ من البضائع المصدرة إلى اتحاد أوراسيا تتم بتعرفة صفرية.

وقال أتابك، مساء الأربعاء، في اجتماع مع الناشطين الاقتصاديين في جيرفت وعنبرآباد في محافظة كرمان (جنوب شرق البلاد): إن محافظة كرمان فريدة من حيث المساحة وتنوع المناجم. وأضاف: هناك أماكن قليلة في البلاد تتمتع بهذا التنوع المعدني. وتابع: إذا أردنا التخطيط لجنوب كرمان، يجب أن نعرف مزاياها.

وقال وزير الصناعة: من النحاس والذهب والزنك إلى التيتانيوم، كلها موجودة في هذه المنطقة، ويجب العمل على استغلالها وفقا للقدرات والبنى التحتية.

وأعرب أتابك عن ارتياحه من توفير الكهرباء لمناجم «ساردوئية»، وأكد: إنشاء البنية التحتية هو الخطوة الأولى لتطوير المناجم، وإذا تمت إزالة العقبات التحتية، ستزداد الاستثمارات في المحافظة.

وأشار وزير الصناعة إلى الوضع غير الواضح لمنجم النحاس في كرور بعنبرآباد، وقال: يجب دراسة هذا الأمر، لأن هذا الطريق يتمتع بإمكانيات تعدينية عالية، ومن الضروري إجراء زيارة ميدانية. وشدد على الحفاظ على البيئة، وأضاف: إذا لم يتم اتباع المبادئ البيئية في بداية الأنشطة، فسوف يتعب الناس من التصنيع في المستقبل. وأكد أن الخصومات على الرسوم الحكومية ستطبق فقط بعد التنسيق مع محافظ كرمان وحصراً في مجلس المناجم لمشاريع المسؤولية الاجتماعية في جنوب كرمان.

ورداً على الإنتقادات بشأن مشاكل تصدير التمور، قال وزير الصناعة: تنفيذ الإتفاقيات الدولية على جدول الأعمال، وقد تم توفير إمكانية التصدير بتعرفة صفرية حتى ٥٠٪. حالياً، ٧٨٪ من البضائع المصدرة إلى اتحاد أوراسيا تتم بتعرفة صفر. كما وافق الوزير على إنشاء مجمعات صناعية، وقال: لدينا طاقات شاغرة في المدن الصناعية. يجب إنشاء مجمعات صناعية والاستفادة من مزاياها. وفي الختام، أعلن وزير الصناعة عن قرب إصدار تفويض الصلاحيات إلى المحافظين، مما سيسرع الأمور في جميع أنحاء البلاد، وقال: لتنفيذ المسؤوليات الاجتماعية، تم تخصيص اعتمادات محددة كسيادة، ويجب التنسيق اللازم مع نواب مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان) والمحافظين في كيفية التخصيص. كل جهدنا هو بذل كل ما في وسعنا من أجل تطوير جنوب كرمان.

مشيراً إلى متابعة حصة البلاد من نهر هيرمند

وزير الطاقة يؤكد استمرار المفاوضات بشأن حصة إيران المائية

أكّد وزير الطاقة الإيراني أن متابعة حصة إيران المائية من نهر هيرمند يمثل أولوية في السياسات المائية، وأشار إلى استمرار المفاوضات مع أربع دول، هي: تركمانستان، طاجيكستان، أوزبكستان وأفغانستان حول قضايا استخدام المياه.

وفي تصريحات له على هامش تدشين محطة معالجة مياه الصرف الصحي في مدينة لواسان (شمال طهران)، أوضح عباس علي آبادي: أن اجتماعات عُقدت مؤخرًا تناولت ضرورة متابعة تحصيل الحقوق المائية الإيرانية، خاصة من نهر هيرمند، مؤكدًا أن هذه الجهود لن تتوقف رغم أن هذه الملفات ليست الوحيدة على جدول أولويات الوزارة.

وأضاف علي آبادي: إن إيران تتفاوض مع دول آسيا الوسطى بشأن تنظيم استخدام الموارد المائية؛ لكنها في الوقت نفسه تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للمحافظات الشرقية عبر مشاريع بديلة، كاستخدام مياه البحر والاستفادة من الإمكانات الطبيعية، مشيرًا إلى مشروع «تهلاب» في منطقة سيستان وبلوشستان كمثال على هذه الجهود. وقال وزير الطاقة: سنتابع المفاوضات الفنية المتعلقة بحقوقنا المائية ولن نسمح بالتفريط بذرة من حقوق الشعب. وكشف أن إيران فقدت نحو ١٠٠ مليار متر مكعب من مواردها المائية المتجددة خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة التغيرات المناخية والتدخلات البشرية. وأضاف: إن معدل الاستهلاك السنوي للمياه تراجع بشكل حاد عن حاجز ١٣٠ مليار متر مكعب، ما يستدعي إعادة تعريف مفاهيم الاستهلاك بما يتناسب مع طبيعة المناخ الإيراني.

وفي ختام تصريحاته، أكد وزير الطاقة أن مشاريع كبرى لمعالجة أزمة المياه في طهران قيد التنفيذ، إلا أن نجاحها مشروط بـ«تعاون المواطنين، احترام البيئة، وإعادة النظر في سلوكيات الاستهلاك بما ينسجم مع واقع البلاد المناخي».